

دور لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة

ملیكة سايل

أستاذة مساعدة (أ) بقسم العلوم السياسية

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

تعد لجان الأحياء من الجمعيات المحلية ذات النشاط الهادف إلى ترشيد القرار المحلي لأنها تسمح للمواطنين بالمشاركة في تسيير شؤون بلدياتهم، فهي بذلك تعبر عن الممارسة الفعلية للديمقراطية المحلية واحترام الرأي الآخر، إذ تمكن المواطنين من الإدلاء بأرائهم بكل مسؤولية، كونهم أكثر دراية برهانات الإقليم الذي يتواجدون عليه.

وتسلط هذه الورقة البحثية الضوء على هذا النوع من الجمعيات في الجزائر، التي مهدت الأرضية لتفعيل دورها بإصدار الدولة في السنوات الأخيرة لقانوني البلدية والجمعيات اللذان كرست بموجبهما مبدأ الديمقراطية التشاركية تكون فيها مشاركة المواطنين حجر الزاوية لإرساء الحكامة المحلية. وتبقى الممارسة الفعلية في الميدان دليلا على فعالية نشاط هذه اللجان.

الكلمات الدالة: لجان الأحياء ، مشاركة المواطنين، الديمقراطية التشاركية ، الحكامة

المحلية.

Résumé :

Les comités de quartier sont des associations locales dont l'activité vise à rationaliser la prise de décision locale, car ils permettent aux citoyens de participer à la gestion des affaires de leurs communes. Ils reflètent, en cela, la pratique réelle de la démocratie locale par le respect de l'opinion des autres, et

permettent aux citoyens d'exprimer leurs avis en toute responsabilité, car ils sont plus conscients des enjeux auxquels fait face le territoire sur lequel ils vivent.

Cette étude, tend également à éclairer cette nouvelle dynamique que connaissent les associations en Algérie, qui a influé ces dernières années sur la reconfiguration de leur rôle par la promulgation de deux textes de lois portant sur la commune et les associations et par lesquels l'Etat consacre le principe de la démocratie participative, au point où la participation citoyenne constitue et doit devenir la pierre angulaire de la gouvernance locale. Mais, seule la pratique et le terrain témoigneront de l'efficacité de ce type d'associations.

Mots clefs: comités de quartier, participation citoyenne, démocratie participative, gouvernance locale.

Summary:

Neighborhood committees are local associations whose activities aim at rationalizing the local decision-making for they allow citizens to participate in the management of their municipal affairs, thus reflecting the real practice of local democracy in respecting others' views, and allow citizens to express their opinions in a responsible way in light of their awareness of the stakes their territories face.

This study aims also to clarify this kind of associations in Algeria, which have worked in recent years for revitalizing their role by enacting two legal texts on municipalities and associations, through which, the state enshrines the principle of participatory democracy wherein citizen participation is the cornerstone of local governance, but only the practice and the field will demonstrate the effectiveness of this type of associations.

Key words: neighborhood committees, citizen participation, participative democracy, local governance.

مقدمة :

تمثل مشاركة المواطنين حجر الزاوية في إرساء الحكامة المحلية, فهي دليل على ممارسة الديمقراطية واحترام الرأي الآخر, و من ثمة ضمان نجاعة القرارات المتخذة على المستوى المحلي

بما إن المواطنين يساهمون فيها بالإدلاء بأرائهم بكل مسؤولية لأنهم أكثر دراية برهانات الإقليم الذي يعيشون فيه.

وتستدعي هذه المشاركة تعبئة المواطنين وشحن حسهم المدني لينتظموا من اجل الحفاظ على مدينتهم عن طريق محاربة السلوك اللامدني و اللامن و العنف, للعيش معا بشكل أفضل. و تشكل لجان الأحياء نموذجا جديدا من الحكامة, إذ يتمكن المواطنون من خلالها من المساهمة في تسيير بلديتهم, و ذلك بالتعبير عن انشغالاتهم ومعاناتهم اليومية, مما يساعد على اتخاذ التدابير اللازمة لإيجاد الحلول اللائقة لها.

و ارتأينا من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على الوضعية القانونية و الممارسة الميدانية لهذه التنظيمات في الجزائر و على الدور المسند لها في ملحمة بناء الديمقراطية التشاركية التي تبنتها الدولة من خلال الإصلاحات المعتمدة مؤخرا و التي أسفرت عن ظهور قانوني البلدية والجمعيات. و الإشكالية المطروحة هي: أي دور للجان الأحياء في الجزائر بالنظر إلى القوانين التي جاءت لتفعيل دور الحركة الجمعوية من جهة وبالنظر إلى ممارساتها الفعلية من جهة أخرى، باعتبار أن هذه اللجان أساس لتدعيم المواطنة و تكريس الحكامة المحلية التي تنادي بها السلطات من خلال إرساء قواعد ديمقراطية يكون فيها المواطن الفاعل الأساسي على المستوى المحلي، والذي عجزت الجماعات المحلية عن الاستجابة لانشغالاته، و لا يجد في غالب الأحيان إلا الشارع للتعبير عن استيائه و معاناته؟.

وللإجابة عن تساؤلنا هذا, ارتأينا أولا و قبل كل شيء أن نتوقف عند مفهوم الحي و علاقته بالمواطنة المحلية وكذا لجان الأحياء وعلاقتها بالديمقراطية المحلية، للتوصل إلى الرد على الإشكالية التي يثيرها عنوان هذا البحث.

1-علاقة الحي بالمواطنة :

يجدر بنا قبل الخوض في تحليل دور لجان الأحياء في الجزائر، التوقف أولا عند مفهوم الحي وارتباطه الوثيق بالمواطنة المحلية لما له من تأثير على تشكيل هذه اللجان.

1- مفهوم الحي:

يكتسي الحي أهمية بالغة كفضاء يعبر عن البعد اليومي للمواطنة و قد كان محل دراسات أمريكية واسعة "NEIGHBORHOOD"، حيث توصلت إلى أن الحي يقترن بمفهوم الجوار في والذي يشير إلى مفهوم الجوار الفيزيائي من جهة و إلى أشكال السلوكيات الاجتماعية من جهة ثانية ليظهر الحي ببعدين وهما: البعد المكاني و البعد الاجتماعي¹ وقد أكدت نفس الدراسات انه من الصعب الفصل بين هذين البعدين كون أن الجوار المادي (المكاني) يشجع الجوار الاجتماعي² فنجد الجيران مثلا يطورون علاقات التكافل و الصداقة بحكم ترددهم على نفس الأماكن فنجدهم يلتقون في السوق المحلي، والمستوصف والمدرسة والخباز وعند موعد الانتخابات، وكل ذلك يساهم في خلق قيم مشتركة و شعور بالانتماء إلى نفس الفضاء المشترك.

و يستخدم مفهوم " الحومة " في المجتمع الجزائري للتعبير عن الحي الحضري الذي يمثل تنظيما اجتماعيا ويعبر عن الانتماء إلى هوية مشتركة ذات جوار فضائي داخل مجال اجتماعي من المدينة³ مما يؤدي إلى خلق علاقات مألوفة بفعل الاندماج في مجموعة الحي⁴. فالحي إذن يمثل المستوى الملائم للمواطنة، لاحتوائه وتأطيره للحياة اليومية للسكان، فهو مجال الحياة اليومية، يتداول عليه عدد كبير من المواطنين القاطنين فيه، العابرين، الأطفال، المسنين و غيرهم، وتظهر فيه السلوكيات وطرق الحياة وشتى المشاكل الحضرية⁵.

1 - Caroline Patsias, Cristina Bucina. «Les expériences des conseils de quartiers et des comités de citoyens, l'exemple québécois : quels bilans pour la démocratie ? » Rencontres internationales, démocratie et management local ENAP, le 20- 23 mai 2003.

www.vrm.ca/documents/citoyens_ENAP.pdf.

2 -Ibid.

3- Nora Bouaouina. « Alger à travers sa « houma » : formation et déformation des espaces identitaires communautaires de quartiers. Dossiers esprit critique « la communauté n'est pas le communautarisme » coordonné par Ivan Sainsaulieu et Monika Salsbrunn.

www.espritcritique.fr/publications/1001/esp1001article03.pdf.

4 -Ibid.

5 - Mohamed Srir, « Evaluation de la durabilité urbaine en vue de la définition d'objectifs pour un quartier durable » communication présentée à la 7eme édition du colloque de la relève : Réalités et transformations des milieux urbains. Mercredi 19 mai 2010.Ecole polytechnique d'architecture et d'urbanisme EPAU d'Alger. P1 www.vrm.ca/documents/Releve7_Srir.pdf

لذلك يرى الباحثون أن الحي يمثل المستوى الذي يتم فيه التدخل بأسلوب تشاركي يمكن المواطنين من المساهمة في بناء المشاريع بحكم ميزة الجوار والاتساع لإدماج مجموع الرهانات الاجتماعية , الاقتصادية و البيئية¹.

فالحي إذن هو "مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانها خصائص الارتباط الاجتماعي و المصلحة المشتركة ويؤثر بعضهم على بعض، و هو أيضا المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه"².

ومن هذا التعريف يمكن أن نخلص إلى أن كل القيم و العلاقات التي تنشأ بفعل الجوار تؤدي إلى تحريك المشاركة في الجماعة المحلية و التطوع في نشاطات جماعية تخدم المصلحة العامة. و هنا تظهر لجان الأحياء كهيئات تساهم في تطوير هذه العلاقات بين المواطنين و تفسح المجال أمام الالتزام المدني تجاه البلدية، وتدعم بذلك الانسجام الاجتماعي و تساعد على استقرار الأوضاع على المستوى المحلي.

2-لجان الأحياء و الديمقراطية المحلية:

بعد أن كانت البلدية المهد التاريخي للديمقراطية و المواطنة يشير الباحثون اليوم إلى " أزمة الديمقراطية المحلية " و التي تتجلى بتراجع اهتمام المواطن بالشؤون المحلية و باتساع الهوة بين المنتخبين المحليين و منتخبهم³.

و قد ظهرت العديد من المبادرات التي من شأنها إعادة إحياء الديمقراطية المحلية عن طريق تنويع أساليب المشاركة ، وتمكين المواطن من الإعلام المحلي بشكل أوسع و ظهور هيئات جديدة لمشاركة المواطنين في الشؤون المحلية، و من بين هذه الهيئات نجد لجان الأحياء التي تستحق اهتماما خاصا نظرا للدور الذي تلعبه في تنمية المدن خاصة في الدول الغربية التي يلعب فيها

1 -Ibid.

2- عوض حنفي ، سكان المدينة بين الزمان و المكان. المكتب العلمي الإسكندرية، 1997 ، ص 195 .

3-P Sadran, « Démocratie locale et décentralisation ».Melanged Auby. Dalloz, Paris, 1992, p289, in François Rangeon, les comités de quartiers instrument de démocratie locale in Revue CURAPP/CRAPS. La démocratie locale. Représentation, participation et espace public, PUF , 1999, p329. https://www.u-picardie.fr/labo/curapp/revues/.../francois_rangeon.pdf.

المجتمع المدني دورا أساسيا من خلال تأثيره على القرارات المحلية. ومن ثمة فإن تدعيم الحكامة المحلية و الديمقراطية التشاركية يتطلب التدعيم _على المستوى المحلي _ لأطر الحوار والنشاطات المواطنة، المتمثلة في لجان الأحياء كهيئات تمثيل و تشاور.

1-لجان الأحياء : تعريفها و أهدافها:

-تعريف لجان الأحياء:

تختلف تسمية لجان الأحياء من بلد لآخر فهي تعرف باسم "لجان مصلحة الحي" في فرنسا ويطلق عليها اسم "لجان المواطنين" في الكيبك بكندا، وهي تمثل فضاء إعلاميا يسمح بالاتصال بين البلدية و سكانها , وهي العضو المعني بشكل أوتوماتيكي بملفات التهيئة التي تخص الحي، كما تمثل الهيئة القاعدية التي يتمكن بها المواطنون من إيصال انشغالاتهم و مشاريعهم باتجاه المدينة.¹ فهي إذن تساهم في بناء ديمقراطية محلية إعلامية جمعوية هدفها ليس فقط إشراك المواطنين في اتخاذ القرار باستدعائهم إلى حضور الجلسات العلنية التي تعرض فيها المشاريع المحلية و إنما تسمح لهم بتقديم الآراء و المداولات حول قضايا جوارية تعنيهم بالدرجة الأولى.

فلجان الأحياء إذن هي عبارة عن تنظيمات يجتمع فيها عدد من السكان وينشطون بشكل تطوعي لتحسين ظروف الحياة في الحي، فأعضاء هذه اللجان يسعون إلى التأثير على قرارات المنتخبين المحليين و يتدخلون بنشاطاتهم في الحياة السياسية المحلية.²

ومما سبق يتضح لنا أن لجان الأحياء عبارة عن جمعيات محلية يتطوع فيها سكان الأحياء لتحقيق العديد من الأهداف ذات المنفعة العامة سنعرضها في ما يلي:

1 -Diane Van Puyvelde, « Pratique ordinaire de démocratie délibérative, les réunions des conseils et comités de quartiers : études comparées de quatre expériences entre 1996 et 2005 à Villeurbanne et Rillieux-la-Pape ».Mémoire de recherche université Lumière Lyon2. Institut d'études politiques de Lyon 2004, 2005, p28. doc.sciencespo-lyon.fr/Ressources/Documents/.../vanpuyvelde_d.pdf.

2 -Patias et Bucina, op.cit.p3.

- أهداف لجان الأحياء :

تسعى لجان الأحياء من خلال أنشطتها إلى تقديم العديد من الخدمات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للفرد أو المجتمع تتمثل في:

- تنشئة اجتماعية:

فالانضمام إلى لجان الأحياء يكسب الفرد سلوكا اجتماعيا مقبولا كالتعاون و روح التطوع واحترام حقوق الغير، فالحياة الجموعية تلقن الفرد السلوك الحضري الرشيد.

- تحقيق الوحدة والتفاعل الاجتماعي:

إن الانخراط في مثل هذه الجمعيات يؤدي بالمشاركين إلى الاندماج مع الآخرين و من ثمة تعميق الوعي الاجتماعي و توطيد العلاقات الإنسانية بينهم في عملية تفاعل مع السلطات المحلية لتحقيق الكثير من الأهداف التي تخدم الصالح العام.

- تحقيق الانضباط الاجتماعي:

تسعى لجان الأحياء إلى غرس القيم الاجتماعية لدى الأفراد و توعيتهم و التقرب منهم لمعرفة انشغالاتهم واحتياجاتهم و من ثمة توحيد الجهود للتمكن من الحصول على الحلول المناسبة لها في إطار منضبط و أسلوب حضري يقلل من الاحتجاجات و الشغب.

– جتمعة الاحتياجات 1: La socialisation des besoins

حيث تصبح لجان الأحياء المكان الذي تناقش فيه المشاكل التي يعاني منها السكان وذلك عن طريق نشاط منظم إيديولوجي وبراعماتي للمطالبة بتوفير الخدمات الضرورية من الهيئات المحلية.

3- لجان الأحياء في الجزائر بين النصوص و الواقع الميداني:

1- دور لجان الأحياء من خلال القوانين:

إن الشعار الذي رفعتة الجزائر منذ مطلع التسعينات تحت عنوان "من اجل حياة أفضل" ، سعت إلى تكريسه بتبني إصلاحات أسفرت في السنوات الأخيرة عن إصدار قانوني البلدية والجمعيات² اللذان لطالما علق المواطنون آمالا كبيرة عليها ، إذ كان ينتظر منها أن تمهد الأرضية لبناء مجتمع قائم على أساس التعاون من اجل تنمية مستدامة تضمن الانسجام الاجتماعي مستقبلا من خلال حكمة محلية يكون إشراك الفاعلين المحليين فيها حجر الزاوية الذي يبنى على أساسه الصرح الديمقراطي لمجتمع يتوق إلى التفتح و التقدم والاستقرار بعد سنوات عانى فيها من الفكر الأحادي وزادته العشرية السوداء انتكاسا.

– لجان الأحياء في قانون البلدية الجديد:

لقد كرس هذا القانون مبدأ الديمقراطية التشاركية من خلال الباب الثالث والقسم الأول منه تحت عنوان "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية" وقد أكد في المادة 11 منه على أن

1 – Michel Fourniau, « Rapport sur la démocratie locale à l'échelle des quartiers en Régions PACA ». Programme de recherche ACIVILLE , gouvernance ,économie et démocratie locale. INTEREST. Dest Département économie et sociologie des transports .Arcueil, Cedex. Août 2005 pp.5, 6. <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00546008/document>.

2- القانون 10-11 الصادر في 20 رجب 1432 الموافق ل22 جوان 2011 الخاص بالبلدية (الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 01 شعبان 1432 هـ الموافق ل03 جويلية 2011). القانون 06-12 الصادر في 18 صفر 1433 الموافق ل12 يناير 2012 الخاص بالجمعيات (الجريدة الرسمية رقم 02 المؤرخة في 21 صفر - 1433 هـ الموافق ل 15 يناير 2012).

البلدية " هي الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري"¹ معتمدا في ذلك على " إعلام المواطنين بشؤونهم"²، ويفهم من ذلك أن على البلدية أن لا تقدم على انجاز أي مشروع يخص الشأن العام إلا بإعلام المواطنين الذين صوتوا في يوم ما على هذا المجلس الذي يحمل على عاتقه مسؤولية النظر في القضايا التي يعاني منها المواطنون يوميا و يعكف على الاستجابة لهم في حدود الميزانية الممنوحة له، ويحترم آجال الانجاز ليكسب أكثر مشروعية و مصداقية، لذلك لن يغفل عن استشارتهم حول خيارات و أولويات التهيئة و التنمية الاقتصادية والثقافية.³

و يؤكد ذات القانون في المادة 12 منه على أن تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوّاري يتم " بوضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم " ⁴ دون أن يتبع ذلك بأية نصوص تنظيمية تحدد الإطار الذي تكون فيه هذه المبادرات من جهة، ومن جهة أخرى لم تتم الإشارة إلى لجان الأحياء كتنظيمات محلية من شأنها أن تساهم في عملية توعية المواطنين بضرورة المساهمة في عملية اتخاذ القرار المحلي لإيجاد حلول لمشاكل تخصهم بالدرجة الأولى، و قد اكتفى المشرع بالإشارة فقط إلى أن رئيس البلدية يستعين ب" ممثل جمعية محلية معتمدة قانونيا للمساهمة في إفادة المجلس أو لجانته بحكم نشاط الجمعية التي يمثلها."⁵ ويتم ذلك بصفة استشارية مما لا يلزم المنتخب المحلي بالتقيد بأراء الجمعية. و على العموم فإن قانون البلدية الجديد لم يخصص للحركة الجمعوية ككل إلا الفقرة الأخيرة من المادة 122 أين يتطرق المشرع إلى تشجيع ترقيتها في ميادين الشباب و الثقافة و الرياضة و التسلية و ثقافة النظافة والصحة و مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لا سيما ذوي الاحتياجات الخاصة منها⁶.

1- المادة 11 من القانون رقم 10-11، المرجع الأنف ذكره.

2- نفس المرجع.

3- نفس المرجع.

4- نفس المرجع، المادة 12 .

5- نفس المرجع، المادة 13.

6- نفس المرجع المادة 122.

بالفعل ، هذا ما نلاحظه في الواقع إذ تحظى الجمعيات ذات الطابع الثقافي و غيرها باستثناء لجان الأحياء، باعتبارات خاصة، و يتم تدعيمها من قبل السلطات ليتم استدعائها في المواعيد الانتخابية لتدعيم الحملات* .

-لجان الأحياء في قانون الجمعيات الجديد:

لقد تطرق قانون الجمعيات الأخير إلى كل الجمعيات على كل المستويات ، الوطنية ، الولائية و المحلية سواء كانت ذات الطابع الديني أو الثقافي أو الرياضي ، ما عدا لجان الأحياء فقد ادمجها ضمن الجمعيات المحلية دون ذكرها و بذلك ينطبق عليها كل ما يتعلق بالجمعية من شروط التأسيس و الاعتماد ، و ما يميزها عن الجمعيات الولائية و الوطنية هو أن عدد الأعضاء المؤسسين لها ينحصر في عشرة أعضاء فقط لا أكثر ، بينما نجد الجمعية الولائية يؤسسها خمسة عشر (15) عضوا منبثقين عن بلديتين على الأقل، وواحد و عشرون (21) عضوا بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات منبثقين عن ثلاث ولايات على الأقل، و خمسة و عشرون عضوا (25) بالنسبة للجمعيات الوطنية منبثقين عن إثني عشر ولاية على الأقل¹.

وما يمكن ملاحظته هو الغموض الذي يكتنف النصوص القانونية فيما يتعلق بلجان الأحياء التي يعد دورها هاما _ كما سبقت الإشارة إليه _ و أساسيا في إرساء الحكامة المحلية من خلال تسيير تشاركي لشؤون الجماعة الإقليمية، و هذا لا يعني عدم وجودها أو حتى قلة اعتمادها بل العكس فالإحصائيات تشير إلى اعتماد 20.137 ألف لجنة حي على مستوى الإقليم الوطني ، أي ما يعادل 21,74% و ذلك سنة 2011 ، وهي تشكل أعلى نسبة وتأتي بعدها الجمعيات المحلية ذات الطابع الديني ب 15.304 ألف جمعية أي ما يعادل 16,52% ، ثم تأتي الجمعيات

* بالرغم من انه وفقا للمادة 13 من القانون رقم 12-06 الصادر في 12 يناير 2012 و المتعلق بالجمعيات و التي تنفي أية صلة للجمعيات بالنشاط الحزبي إلا أننا شاهدنا جمعيات تساند برنامج رئيس الجمهورية.

1 -المادة 06 من القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 هـ الموافق ل 12 يناير 2012 الخاص بالجمعيات .

المحلية ذات الطابع الرياضي و التربية البدنية ب 15.019 ألف جمعية ، ما يعادل 16,21%¹ وتليها باقي الجمعيات المحلية بنسب متفاوتة.

ب_ لجان الأحياء في الممارسة:

إن الاحتجاجات التي تشهدها عدة مدن جزائرية من وقت لآخر، هنا و هناك، أظهرت عمق الهوة التي تفصل بين مسيري الجماعات المحلية و المواطنين ، و قد استهدف المتظاهرون في غالب الأحيان مقرات بلدياتهم تعبيرا عن استيائهم و عدم ثقتهم بالمجلس المنتخب و هذا إنما يدل على إقصاء العديد من البلديات لبعض الجمعيات التي من شأنها أن تكون فضاء للحوار المفتوح و جسرا للتواصل مع المواطنين ، مثل لجان الأحياء التي يعول عليها في الدول الغربية لتنظيم الحياة داخل المدينة و إيجاد حلول للعديد من المشاكل التي تعيق سير الحياة اليومية، كذلك حماية البيئة. و الجزائر بالنظر إلى النسبة العالية من لجان الأحياء التي تم اعتمادها يمكن القول أنها بذلت مجهودات معتبرة من اجل تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية، إذ يفوق عددها، عدد باقي الجمعيات المعتمدة على المستوى المحلي، إلا أن وضعية أحيائنا لا توحى بأي مجهود لترقيتها، فهي ما تزال تعاني من قلة النظافة و التهيئة مما يزيد من معاناة قاطنيها . هذا يدفعنا إلى التساؤل عن دور لجان الأحياء و لماذا يكاد ينعدم نشاطها على ارض الواقع.

- لجان الأحياء بين صمت المسؤولين وضعف الالتزام المدني:

تعاني لجان الأحياء في الجزائر، كجمعيات محلية، من عدة مشاكل أضعفت نشاطها وأفرغتها من محتواها حتى أصبحت موجودة و منعدمة في نفس الوقت، و أن الرقم الذي أفصحت عنه وزارة الداخلية (20.137 ألف لجنة حي على المستوى الوطني)، لا يعكس تواجدها الفعلي في الميدان، و تتحصر هذه المشاكل أساسا في: مشكل المقر و مشكل التمويل وضعف الحس المدني، إذ يعتبر المقر شرطا أساسيا للحصول على الاعتماد ، و نظرا لصعوبة الحصول عليه ترفض

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، وضعية الجمعيات المحلية المعتمدة إلى غاية

ديسمبر 2011.

ملفات الاعتماد المقدمة للسلطات المحلية، لذلك نجد على سبيل المثال بلدية الجزائر الوسطى تحصي 34 لجنة حي ولم يتم اعتماد إلا خمسة منها لاستيفائها كل الشروط بما فيها المقر¹ ، كذلك تم اعتماد فقط ، خمسة لجان أحياء على مستوى بلدية باب الوادي² ، وهذا العدد لا يكفي بالنظر إلى كل ما تعاني منه أحياء هذه البلدية من مشاكل تهيئة وسكن و نفايات.

و يرتبط مشكل المقر بقضية التمويل ، فلجنة الحي التي لا يستوفي ملفها كل الشروط فهي لن تحصل لا على اعتماد ولا على تمويل، ليشكل هذا الأخير عقبة في وجه نشاط هذه اللجان التي تعتمد فقط على اشتراكات أعضائها من اجل بقائها و هذا حال كل لجان الأحياء التي ما تزال تنتشط بدافع التطوع و الرغبة في تقديم خدمة ذات منفعة عامة من أجل العيش معا في بيئة تتوفر فيها شروط الحياة اللازمة لراحة المواطنين.

وقد عمدت ولاية الجزائر العاصمة، التي يبلغ عدد لجان الأحياء فيها 1669 لجنة من أصل 7199 جمعية محلية ، إلى تدعيم نشاطها حين عمد والي العاصمة في 28 سبتمبر 2004 تكريسا لمبدأ مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية و ذلك عبر كل بلديات العاصمة. و تعتبر لجنة المدينة هيئة للاقتراح و التشاور بين المنتخبين المحليين و المواطنين، وقد تم اعتمادها تحت تسمية " لجنة التنسيق المكلفة بالنظافة، الصحة العمومية و حماية البيئة"³ و يتم تنصيبها على ثلاث مستويات : الولاية، الدوائر الإدارية و البلديات . و تبرز أهميتها خاصة على المستوى البلديات إذ يتشكل أعضائها أساسا من ممثلي لجان الأحياء و ممثلي المؤسسات و يترأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي كما Epic الصناعية التجارية العمومية يمكن أن تستقبل أيضا شخصيات محلية يمكن أن تفيد اجتماعات اللجنة باقتراحاتها و من ثمة المساهمة في تنمية المدينة⁴.

1-مقابلة مع السيد حسن شيخي ، رئيس مكتب الجمعيات ببلدية الجزائر الوسطى، يوم 27-03-2012 على الساعة 10

صباحا.

2-مقابلة مع مسؤولة مكتب الجمعيات بدائرة باب الوادي ،يوم 28-03-2012 على الساعة 10 صباحا.

3 - Djamel Chefa, « Qu'est ce que le comité de la ville ? ».Le quotidien **El Watan** du 07-12-2005.

4 -Ibid.

و قد كانت بلدية الجزائر الوسطى نموذجا تجريبيا في مجال التعامل مع لجنة المدينة ، إذ يتم من خلال الاجتماعات التي تعقدها، التواصل مع لجان أحياء البلدية، المعتمدة و الغير معتمدة، لمناقشة مشاكل المواطنين و كانت بالفعل فضاء للتواصل و التشاور تمكنت من خلاله البلدية من التعرف على ما يعاني منه سكان الأحياء ، ومن ثمة تبني الحلول الممكنة لها خاصة فيما يتعلق بملفات السكن إذ أن الاجتماعات تنتهي بمحضر ترسل نسخة منه لوالي العاصمة ليطلع على ما تم التوصل إليه في جو من الثقة ، لتظهر لجنة المدينة كهيئة تنظيم لتقادي فوارق التنمية المحلية¹. إلا أن هذه الجهودات و السعي نحو تعبئة المواطنين و تحسيسهم بأهمية دورهم وعدم تغييبهم عن ما يجري في بلديتهم ، باء بالفشل حيث لم يعد يلجأ المنتخبون المحليون إلى استدعاء لجان الأحياء لاجتماعات لجنة المدينة التي أصبحت دون فائدة ، متجاهلين لتعليمه الوالي. و رغم توبيخات هذا الأخير للمسؤولين المحليين، إلا أن ذلك لم يحفز المعنيين بل العكس، عمدوا إلى تكليف من ينيب عنهم في اجتماعات اللجنة بحجة " أجندة ثقيلة ". كما غاب عن الاجتماعات أيضا ممثلي المؤسسات العمومية الذين تعودوا حضور الجلسات لتنسيق عمل المؤسسات و السماع لمطالب المواطنين² لأنهم غير ملزمين بالحضور من جهة ، و من جهة أخرى ، هي اجتماعات لا منفعة لها لأن المشاكل التي يتم طرحها تبقى دون حل في غالب الأحيان، و لم تعد تسلم محاضر الاجتماعات للأطراف المعنية، و رئيس المجلس الشعبي البلدي لا يقوم بمحاسبة أي طرف ، كونه يتغيب شخصا عن هذه الجلسات³ التي أخذت تتباعد ، فبعد أن كانت شهرية ، أصبحت سنوية⁴.

إن هذا المشروع الحيوي لبناء ديمقراطية تشاركية ، تعثرت خطواته من البداية ، فإن كان قد نجح نسبيا في بلدية الجزائر الوسطى ، إلا أنه يكاد ينعدم في باقي بلديات العاصمة . فحقيقة الأمر تكمن في أن السلطات المحلية لا تريد فتح المجال أمام هذا النوع من الجمعيات ليضغط

1 - Mokhtar Bourouina ,« Assises locales d'Alger la capitale de développement local et attentes des citoyens ».Le quotidien **Liberté** du 10-12-2011.

2 -Nadir Idir, « essoufflement des covilles ». Le quotidien **El Watan** du 07-02-2009.

3 -**Ibid.**

4- Karima Mokrani, « Le coville ? connais pas. Un espace de discussion mort né dans la majorité des communes ».Le quotidien **La Tribune** du 25-10-2011.

على قراراتها ، لذلك نجد القانون غامضا وغير صريح في شأنها ، مما أدى إلى إضعاف عزيمة المنخرطين فيها ، ولعل ما زاد الوضعية سوءا هو ضعف الحس المدني لدى المواطنين و عدم وعيهم بأهمية تدخلهم في شؤون بلديتهم من خلال تنظيمهم في إطار لجان الأحياء ، التي غالبا ما انحصرت وظيفتها في معالجة ملفات السكن فقط ، ففي غالب الأحيان يكون الدافع إلى الانخراط في مثل هذه اللجان مشكل السكن ، وعندما يتم حله يكتفي الأعضاء بهذا المكسب ولا يتطوعون للمطالبة بمطالب أخرى مثل الحفاظ على نظافة العمارات و الأحياء و تهيئة الأرصفة و الطرقات وبناء مرافق جوارية تسهل لسكان الحي حياتهم اليومية ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن أغلبية سكان الأحياء لا يقضون نهارهم فيها ، فهم يعملون في مناطق أخرى بعيدين عن مشاكل أحيائهم و ليس لديهم الوقت للانخراط في جمعيات و النظر في الشؤون التي تهم حياتهم في أحيائهم فلا تفرز هذه الأخيرة عوامل الارتباط الكافية بين القاطنين فيها بدرجة تجعلهم ينظمون جهودهم في إطار جمعيات محلية مثل لجان الأحياء ، تاركين المشاكل تتفاقم إلى حد الانفجار، و يبقى قطع الطرق و الاحتجاجات السبيل الوحيد للتعبير عن الاستياء في صمت المسؤولين الذين لا يحركون ساكنا إلا عند اقتراب موعد التشريعات¹.

الخاتمة:

خلاصة القول، هي أن لجان الأحياء التي تعتبر ركيزة أساسية للديمقراطية التشاركية من أجل تحقيق الحكامة المحلية بترشيدها للقرارات المحلية باتجاه يخدم الصالح العام ، تعاني في الجزائر من تهميش السلطات من جهة ، و عدم التزام أعضائها من جهة أخرى. ففي حين نرى الدول الغربية ترسخ الديمقراطية المحلية بالتفاعل مع هذه التنظيمات ، نجد المشرع الجزائري يتجاهلها و يتعمد الغموض في شأنها، لما تشكله من تهديد لسلطة المنتخب المحلي، و يشكل هذا تناقضا صارخا مع الشعارات التي تتبناها الدولة ، إذ تنادي بترسيخ مبدأ الديمقراطية التشاركية التي يبقى نجاحها مرهونا بالتواصل مع مثل هذه الجمعيات المحلية ، و التي تتطلب من أعضائها، التزاما قويا للتطوع فيها، و الوعي بضرورة تفعيل مواطنتهم من خلال التنظيم فيها، كحق تضمنه لهم

1 - Mokrani, opcit.

القوانين من جهة ، كما تتطلب بذل مجهودات كبيرة لتدعيمها ماديا و معنويا من قبل السلطات المحلية من جهة أخرى. و لعل ما يمكن أن يضمن شروط فعالية هذه اللجان وبقائها هو إصدار قانون خاص بها يحدد وظائفها و سبل تمويلها لتتمكن من أن تكون هيئات إدماج وفضاء لتجديد الديمقراطية على غرار ما تلعبه من دور لا يستهان به في الدول الغربية ، و تكون بذلك فاعلا أساسيا ، خاصة في المناطق الحضرية التي طالها التهميش و العنف¹ لإرساء ثقافة السلم في البلاد

1- Houria Bourihane, « Les comités de quartiers pour réduire le fléau de violence urbaine ».Le quotidien **Horizons** du 13-07-2013.